

جون جارفرف

## الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية

(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والتوثيق، ٢٠٠٩). ٥٦٠ ص.  
(دراسات مترجمة؛ ٣٥)

غسان العزي<sup>(\*)</sup>

أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

### - ١ -

هل تتخذ الصين علاقتها بإيران مجرد ورقة للمناورة من أجل الحصول على مكاسب أكبر من الولايات المتحدة؟ كيف تنظر إيران إلى علاقاتها مع الصين؟ كيف تتوقع كل من طهران وبكين مستقبل علاقاتهما؟ ما هي العقوبات التي تقف في وجه تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها؟ وهل هناك مخاوف لدى الجوار الإقليمي من نوعية هذه العلاقات؟ وإن كان كذلك، فما هي السبل الكفيلة بتبديدها؟

يحاول الكتاب الإجابة عن هذه الأسئلة، وأبرز ما يتصل بها من قضايا، وذلك على مساحة عشرة فصول تبدأ من الجذور الحضارية القديمة لروح هذه العلاقة، وصولاً إلى اليوم، في محاولة لتغطية كل مساحاتها الثقافية والسياسية والاستراتيجية والعسكرية وغيرها.

يلاحظ الكاتب أن إيران، مثل

الصين، دولة كاملة وغير غربية، ومساوية في كل شيء للدول الغربية على مر التاريخ، وليس لديها سبب كي تحسّ بالدونية حيال الغرب. فقد تم الاعتداء على الدولتين سابقاً وإذلالهما بواسطة القوى الغربية، وكلتاها تهما مرارة هذه التجربة التي ما تزال فصولها إلى اليوم، إذ إن الدول الغربية نفسها التي أذلت إيران والصين في العصر الحديث تسعى إلى أن تبقىها ضعيفتين. ويتصف النظام العالمي، الذي خلفته وما تزال تهيمن عليه هذه القوى، بقدر كبير من الظلم، وينبغي أن يستبدل بنظام جديد أكثر عدالة – عالم ما بعد الإمبريالية – وهو العنوان الفرعي للكتاب. وهذه عاطفة يتقاسمها بأشكال مختلفة قادة صينيون وإيرانيون شتى منذ محمد رضا بهلوي وماوتسي تونغ، وصولاً إلى هو جينتاو وآية الله خامنئي.

يرجع تاريخ الاتصالات التاريخية

بالحرب مع العراق، والمشاكل الاقتصادية، والعزلة الدبلوماسية، القيادة نحو تجديد العلاقة مع الصين التي بدورها أبدت كل الاستعداد للمساعدة: ذخائر لخوض الحرب ضد العراق، والمساعدة على التنمية الاقتصادية، وفي البرنامج النووي الإيراني، والاستعداد لقول كلمات حسنة نيابة عن إيران في مجلس الأمن الدولي.

لكن مقارنة الجمهورية الإسلامية الثورية للشؤون الدولية هي ما كانت تسعى الصين إلى التخلص منه تحت حكم دينغ شياو بينغ. وقد فهم القادة الصينيون أن الزمالة اللصيقة أكثر مما ينبغي للجمهورية الإسلامية سوف تعيق اندفاع الصين نحو تطبيع دورها الدولي الخاص. ومع ذلك، لم تكن الجمهورية الإسلامية حزباً ماوياً صغيراً يمكن التخلي عنه بتكلفة بسيطة. فواقع قوة إيران القومية الكبيرة يجعل بكين تسعى إلى صداقتها مع تفادي التزامل اللصيق بها.

عن الموقف الصيني من الحرب الإيرانية - العراقية يقول الكتاب إنه الحياد مع اعتراف بالصدقة والتجارة المستمرة مع كلا المتحاربين. وفي اليوم التالي لانفجار الحرب، رسم رئيس الوزراء شو شيانغ الخطوط الثلاثة العريضة لموقف الصين:

- لم يكن النزاع في صالح أي من العراق أو إيران، وينبغي أن تسوّى النزاعات بين الدولتين سلمياً عبر المفاوضات.

- يجب أن لا تتدخل القوى العظمى في النزاع.

- يجب أن لا يمتد القتال خشية أن يهدد سلام واستقرار منطقة الخليج.

الطويلة الأجل والصدقة التقليدية الموجودة بين الصين وإيران إلى أكثر من ألفي سنة، وتحديداً إلى العام ١٣٩ ق.م. ولكل منهما «أهمية استراتيجية» بالنسبة إلى الآخر، وكل منهما دولة آسيوية كبيرة. وقد غابت النزاعات بين الإمبراطوريتين الفارسية والصينية على مر التاريخ، بل كان بينهما تاريخ ثري من الاستشارات والتعاون الاستراتيجيين. وقد فعلت الجغرافيا فعلها في غياب النزاع، إذ إن الإمبراطوريتين بعيدتان عن بعضهما البعض، والأراضي التي تفصلهما شاقة جداً، عندما كانت أكثر تقنيات المواصلات تقدماً هي الجمال السريعة.

ويلفت الكاتب النظر إلى أنه خلال الثورة الإسلامية تعاطفت الصين مع الشاه، ورأت في المظاهرات والاضطرابات يداً سوداء للكي. جي. بي.، وشارك الصينيون الشاه في انتقاداته للسياسة الأمريكية التي نددت بقمع المظاهرات وغياب حقوق الإنسان، واعتبرت بكين أن سقوط الشاه كان يرجع جزئياً إلى فرط اعتماده على النصائح الأمريكية، أي فشله في استخدام الجيش لسحق التمرد، واقتدار إدارة كارتر إلى العزم. لذلك كان الدعم الصارم للشاه مطلوباً. في هذا الصدد، ارتكبت الصين خطأ كبيراً، لكن سوف يتسنى لها تصحيحه بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية.

فعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية العميقة بين حكام الصين الشيوعيين وحكام إيران الشيوقراطيين الجدد، فإن المصالح اجتمعت مع المشتركات الحضارية لدفع البلدين إلى التقارب. على الجانب الإيراني، دفعت الحسابات المرتبطة

## - ٢ -

ويضيف الكاتب أن حرب الخليج الثانية، في العام ١٩٩١، عمّقت من الشراكة الصينية - الإيرانية، إذ توصل البلدان إلى الاستنتاجات نفسها: لم يكن غزو العراق للكويت واحتلالها أمراً مقبولاً، ويجب أن ينتهي بالانسحاب، كما ينبغي ألا تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً أو تحشد قواتها في المنطقة. وترى كل من طهران وبكين أن الحملة العسكرية الأمريكية على العراق جزء من دافع هيمنة أوسع لوضع الشرق الأوسط برمّته تحت الهيمنة الأمريكية. رغم ذلك عقدت بكين صفقة مع واشنطن تقضي بعدم استخدام حق النقض - الفيتو - ضد مشروع القرار الأمريكي، وذلك في مقابل إلغاء العقوبات الأمريكية المفروضة على بكين غداة مجزرة تيانان - مان في العام ١٩٨٩. وهذا ما كان، فبعد تعليق بكين لمبيعات صواريخ سيلكورم في عام ١٩٨٧، كانت طهران تتلقى درساً في الحدود البراغماتية لدعم الصين لها في مواجهة الضغوط الأمريكية.

وقد أدهش النصر السريع والحاسم للقوات الأمريكية على العراق في شباط/ فبراير ١٩٩١ بكين، وأقلقها بعد أن كانت تتوقع أن يوقف الجيش العراقي المسلح والمدرّب جيداً تقدم القوات الأمريكية وينزل بها خسائر فادحة، ومن ثم يطيل أمد الحرب. لكن النتيجة كانت، من وجهة نظر بكين وطهران، تقدماً رئيسياً، لهيمنة واشنطن على الشرق الأوسط.

من منظور بكين، كان الاحتواء المزدوج وقانون عدم الانتشار الخاص بالعراق وإيران هيمنة أمريكية مبتذلة. وفي

كان المقصود من سياسة الحياد هذه تفادي تشويه علاقات الصين بالدول العربية التي كان معظمها يدعم العراق. لكن رغم ذلك بحلول العام ١٩٨٢ (تاريخ تسلّم أول سفير للجمهورية الإسلامية مهامه في بكين) كان الأمريكيون يهتمون الصين وكوريا الشمالية معاً بتوفير أربعين بالمئة من إمدادات الأسلحة الإيرانية، وبحلول العام ١٩٨٧ ارتفع الرقم إلى سبعين بالمئة.

لقد شكّلت مبيعات الأسلحة عنصراً مهماً في العلاقة الصينية - الإيرانية، وأدت الدور الأساسي في تطبيعها، وفي إبراز استقلال الصين عن الولايات المتحدة ومقاومتها لضغوطها. وكانت مقاربة ممثلي مبيعات الأسلحة الصينية، مثل «الأعمال التجارية»، إذ لم يكن هؤلاء يهتمون بقضايا حقوق الإنسان أو انتشار الأسلحة، وكانوا مستعدين لقبول المطالب الإيرانية لتوطين الإنتاج وإيجاد طرق لتجاوز القيود على قدرة إيران على الدفع نقداً، وبرهنت مبيعات الأسلحة هذه على أن بكين شريك يمكن التعويل عليه، وفتحت المجال واسعاً أمام توسيع التعاون بين البلدين بعد الحرب.

في مجلس الأمن، وازنت الصين بين مجاراة الأعضاء الدائمين الآخرين وإظهار التضامن مع إيران. فمن جهة سعت بكين إلى إظهار أنها أضحت قوة عظمى مسؤولة ومستعدة للعمل مع نظرائها في التعامل مع مشكلات السلام والأمن الدوليين. ومن الجهة المقابلة، وجدت سبلاً لتمييز نفسها من الأعضاء الدائمين الآخرين بدعم طهران الغاضبة والمعزولة.

أشهر. وتزيدنا المقارنة بين العلاقة العسكرية المكثفة مع باكستان والضعيفة مع إيران استنارة. وربما يكون حذر الصين من تنفيذ علاقات عسكرية مفتوحة مع طهران نتيجة لعوامل عديدة، يتمثل أبرزها في أن بكين تواجه بسبب علاقاتها العسكرية مع طهران مخاطر أثقل وعقوبات أشد. وهي بسبب إيران تواجه الولايات المتحدة، أما بسبب باكستان فتستعدي الهند بشكل رئيسي، وقدرة الولايات المتحدة على المعاقبة أكبر بدرجة لا تقاس من قدرة الهند.

ثم إن رد فعل جارات الهند على الوجود العسكري الصيني مختلف نوعاً ما عن رد فعل جارات إيران. فجارات الهند الأصغر، التي ترى أنها تعاني مختلف أشكال الهيمنة الهندية، غالباً ما ترحب بالوجود الصيني كوسيلة لتأكيد الاستقلال عن نيودلهي. أما جارات إيران العربية، على أية حال، فتخشى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وربما لها رأي أكثر سلبية تجاه حلقات الوصل العسكرية الصينية مع إيران.

ويضيف الكاتب أن الصين دولة عظمى معترف بها، وتحظى بالاحترام. ولحماية هذه السمعة كان عليها أن تحرص على الرفقة التي تحافظ عليها. فوضع الدولة المنبوذة الذي تحظى به إيران يدفع باتجاهين في العلاقات الصينية – الإيرانية: فمن ناحية جعل هذا الوضع الصين أكثر قيمة بالنسبة إلى إيران، ومن ثم خلق فرصاً لبكين. ومن ناحية أخرى، فإن المزاولة للصيقة مع الجمهورية الإسلامية يمكن أن تلتخ الصورة الدولية

ما يتعلق بالملف النووي، فإن إيران دولة موقّعة على معاهدة حظر الانتشار، ولها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولم تكن بكين مستعدة للانضمام إلى تحالف مضاد للولايات المتحدة علناً، خوفاً من رد فعل هذه الأخيرة الذي قد يكون له عواقب وخيمة على نزعة التنمية والتحديث الصينية المتواصلة. كانت الورقة الإيرانية مفيدة للضغط على واشنطن شريطة ألا يغالى في اللعب بها.

كذلك تحاشت الصين نداءات إيران المتكررة للانضمام إلى كتلة أوراسية مضادة للولايات المتحدة، كما تفادت نوعاً من الإعلانات السياسية المشتركة المباشرة، كتلك التي أصدرتها بالاشتراك مع روسيا، والتي تدين صراحة مختلف التحركات الأمريكية. ولم توقع بكين «معاهدة صداقة» مع إيران، كتلك التي وقّعتها مع روسيا في تموز/يوليو ٢٠٠١. علاوة على ذلك، فإن معظم المساعدات الملموسة المقدمة إلى طهران، في مجال التحديث العسكري ونقل التقنية المزدوجة الاستخدام، كانت تتم سراً أو شبه ذلك. بعبارة أخرى، ظلت الصين تحتفظ بمسافة كبيرة بينها وبين إيران، رغم درجة الدعم التي قدمت إليها.

كانت بكين حذرة جداً في ما يتعلق بالتعاون العسكري المفتوح مع إيران حتى خلال الحرب العراقية – الإيرانية، وعلقت التعاون العسكري مع إيران لعدة سنوات، كما في العام ١٩٩٧. وعند إحياء التعاون العسكري في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ أبقت بكين الأمر سراً، ولم تبدأ عمليات التبادل العسكري المفتوح إلا بعد أكثر من سبعة

قد امتثلت للمطالب الأمريكية في ما يتعلق بإيران، إلا أنها رفضت طلبات مماثلة ذات صلة بباكستان، وهو اختلاف يشي بالكثير عن حدود الدعم الصيني لإيران، وعن دورها في الحسابات الصينية، ويؤكد التزاماً صينياً بأمن باكستان أقوى من ذلك الذي قطعتة لإيران.

ومما لا شك فيه أنه كلما قلَّ عدد الدول المالكة للأسلحة النووية كان ذلك في صالح الصين، كما أن التعاون مع الولايات المتحدة يشجع توق بكين الشديد إلى كسب الاحترام دولياً، والاعتراف بها كقوة بارزة تتعاون على قدم وساق مع القوى العظمى، لا أن تؤدي دور المتمرّد المناهض للغرب. ولم تعجز بكين عن إيجاد سبل تثبت لطهران بها صداقتها لها ودعمها لمجهودها النووي، حتى بعد «فك ارتباطها» بها نووياً عام ١٩٩٧. ففي وكالة الطاقة الدولية وفي مجلس الأمن دافعت بكين عن إيران بالقول إنها وفّت بالتزاماتها بمقتضى أحكام معاهدة عدم الانتشار، وإنها لذلك مؤهلة للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما عارضت محاولات واشنطن دفع الوكالة الدولية إلى إحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي. لكنها رغم ذلك لم تستخدم حق النقض - الفيتو - ضد هذه الإحالة.

ويضيف الكاتب أنه في ميدان التطوير العسكري تواصل الدعم الصيني لإيران بشكل مطرد، حتى إن الصين احتلت خلال فترة حرب الأعوام الثمانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) مرتبة المجهز الأجنبي الأكثر أهمية لاحتياجات إيران من الذخائر والأسلحة

الخاصة بالصين، وتوقع سعيها إلى اكتساب الاحترام الدولي. ويمكن لتشويه السمعة المرتبط بمزاملة إيران أن يعرّض للخطر محاولات الصين تحقيق أهداف أخرى تتراوح بين تأمين «علاقات تجارية طبيعية دائمة» مع الولايات المتحدة، والإبقاء على تدفق الاستثمارات إلى الصين، وتأمين استضافة بكين للألعاب الأولمبية في العام ٢٠٠٨، وهو ما تم بالفعل.

### - ٣ -

من الناحية النووية، يرتئي الكاتب أن دعم البرنامج النووي الإيراني كان على الدوام عنصراً رئيسياً في محاولة بكين صياغة شراكة مع إيران في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. وكانت الصين في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٧ الشريك النووي الرئيسي لإيران، حيث ساعدتها في الالتفاف على المعارضة الدولية التي كانت تقودها الولايات المتحدة في وجه التوجهات النووية الإيرانية. وكان القادة الإيرانيون يعلّقون الكثير من الأهمية على برنامجهم النووي، الأمر الذي أضفى أهمية كبيرة على علاقتهم بالصين. لكن في نهاية المطاف، تخلت الصين عنهم في العام ١٩٩٧ تحت ضغط أمريكي مكثف، وهذا أمر يقول الكثير عن مكانة إيران في الدبلوماسية الكلية للصين. وقتها سمح الأمريكيون للصين بالتقليل من خسائرها السياسية لدى طهران من خلال الموافقة على إكمال بناء مشروعين كبيرين كان العمل فيهما جارياً بالفعل، ولا ينطويان على مخاطر كبيرة لجهة الانتشار النووي. ومن المهم التنبيه إلى أن بكين، وإن كانت

ويربط الكتاب بين قضية تايوان وعلاقات الصين العسكرية مع إيران. فمثل هذه العلاقة تمنح بكين ورقة ضغط تلعبها حيال واشنطن في ما يتعلق بالقضية التايوانية: فإذا كانت الولايات المتحدة تكره علاقة كهذه، فسيتمتع عليها دفع ثمن باهظ مقابل وضع حد للتعاون الصيني - الإيراني، ومن المرجح أن تلبية مطالب الصين المتعلقة بتايوان ستشكل القاعدة الأساس لأي اتفاق بين الطرفين.

وفي فصل خصصه الكاتب للموقف الأمريكي من التعاون الصيني - الإيراني يشرح بأن اهتمامات الولايات المتحدة والصين اتسمت بالتطابق حيال إيران في سبعينيات القرن الماضي، حيث وجدت كل منهما في إيران قوة صديقة تقف في وجه النفوذ السوفياتي. لكن منذ العام ١٩٧٩ بدأ هذا التجانس بالتلاشي وراحت محاولات الصين من أجل تقوية إيران تصطدم بتوجهات السياسات الأمريكية إلى أن بلغ التصادم ذروته عندما أضحت إيران قادرة على تهديد خطوط الملاحة البحرية والدول النفطية في الخليج. وشيئاً فشيئاً بات هذا التضارب في المواقف واضحاً للعيان في مجالات كل من الطاقة النووية والصواريخ الموجهة والبالستية والمعدات الثنائية الاستخدام ذات الصلة بإنتاج أسلحة كيميائية أو أخرى تقليدية متطورة، حتى تفاقم الوضع كثيراً في منتصف التسعينيات. وما كان من الصين في نهاية المطاف إلا أن تبنت إخضاع تعاونها مع إيران لرغبتها الأهم المتمثلة في الحفاظ على علاقات ودّية مع الولايات المتحدة. وإذا كانت قد نجحت في ذلك إلى

والسلع الرأسمالية التي تدخل في إنتاجها. ولم تفقد الصين أهميتها في هذا الخصوص حتى بعد انتهاء الحرب عندما حل الاتحاد السوفياتي، وبعده روسيا بديلاً منها على رأس قائمة الموردين العسكريين إلى إيران. وظلت بكين طوال ذلك الوقت ترفض الانصياع لمحاولات واشنطن الرامية إلى وقف واردات إيران من الأسلحة والذخائر الصينية أو إغلاق المنافذ التي يمكن لطهران من خلالها الحصول على ما تصفه واشنطن بـ «أسلحة تقليدية متطورة».

#### - ٤ -

يتضمن الكتاب جداول مفصلة عن الواردات الصينية إلى إيران واللقاءات والمباحثات العسكرية الرفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الإسلامية إلى العام ٢٠٠٤، كما يتضمن، على سبيل المقارنة، جداول وبيانات عن المجهزين الدوليين للأسلحة الإيرانية في تلك الفترة.

ويؤكد الكتاب أنه يعود الفضل إلى الصين وكوريا الشمالية في القدرات الصاروخية الإيرانية، ويشير إلى أن العلاقات الصينية - الإيرانية في مجال إمدادات الأسلحة شهدت حالات توتر عدة. وواقع الحال أنه بعد نهاية الحرب مع العراق سارعت روسيا إلى إبداء الاستعداد لتزويد إيران باحتياجاتها العسكرية. وما إن شرع القادة العسكريون الإيرانيون في عقد المقارنة بين المعدات الصينية والروسية حتى أدركوا تدني نوعية الأولى منها، فمالوا إلى الأسلحة الروسية التي ستحتل موقعاً أفضل على لائحة مورّدي الأسلحة الإيرانية.

والمعدات التي تمكّنها من تصنيع هذه الصواريخ ذاتها، ولتزوّدها من ثم بطراز أكثر تفوّقاً من الصواريخ المضادة للسفن. وكان منهج بكين أنه عندما تدعّن لضغوط واشنطن في ميدان ما، فهناك ميادين أخرى تقدم من خلالها العون لإيران. وخلاصة القول إن السياسات الصينية ضمنّت لبكين تحقيق التوازن في علاقاتها بكل من الولايات المتحدة وإيران.

يخصص الكتاب فصلاً كاملاً لدراسة التعاون التجاري بين الصين وإيران، مدعوماً بجداول ورسوم توضيحية.

## - ٥ -

يمكن القول عموماً إن العلاقة التي تربط الولايات المتحدة والصين وإيران تنطوي في الوقت عينه على عناصر تتعاون الأولى والثانية فيها تارة على حساب الأخيرة، وتتنافسان فيها مرات أخرى، حيث تقدم بكين الدعم لطهران نقضاً للأهداف والغايات الأمريكية. ويبدو أن الأسلوب الذي اتبعته بكين في إدارة التناقضات التي برزت في سياق علاقاتها التعاونية مع كل من طهران وواشنطن، قد حقق نجاحاً ملموساً. ففي الوقت الذي واصلت فيه تعاونها العسكري مع إيران وبناء علاقات متينة وواسعة النطاق معها، استطاعت أيضاً التعويل إلى أبعد الحدود على «المدخلات» الأمريكية والاستفادة منها في تعزيز أسس عملية التنمية في الصين. ومن وجهة نظر موضوعية، فإن بكين نهجت السبل السليمة نحو تحقيق التوازن بين استرضاء واشنطن وضمان استمرار

حد كبير في عهد الرئيس كلينتون إلا أن جورج بوش الابن، ولا سيما بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اتخذ قراراً بفرض عقوبات على الشركات الصينية التي تتعامل مع إيران.

وبقدم الكتاب الدليل على أن الضغوط الإسرائيلية - إلى جانب الأمريكية - فعلت فعلها في دفع بكين إلى النأي بنفسها بعيداً عن طهران. فإسرائيل أقامت مع الصين إبان ثمانينيات القرن الماضي علاقات تعاون في مجال التقنيات العسكرية، وتنامت تلك العلاقات شيئاً فشيئاً لتبلغ مستوى الشراكة السياسية التي قادت البلدين إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة في العام ١٩٩٢. ومع تطور هذه العلاقات لم تتوقف محاولات إسرائيل الرامية إلى حثّ بكين على وقف دعمها للبرامج النووية والصاروخية التي تقيمها دول شرق - أوسطية معادية لإسرائيل بما فيها إيران. ولعل بكين قد خلصت وهي ترى تداخل الضغوط الإسرائيلية مع نظيرتها الأمريكية، إلا أن استمرار صلات التعاون مع إيران سيعرّض للخطر علاقاتها الأكثر نفعاً مع إسرائيل في ميدان التكنولوجيا العسكرية، التي حظيت بمباركة واشنطن.

ثم إن قرار الصين بتعليق تعاونها النووي مع إيران يأتي أيضاً من إدراكها أن مصالحها ستحظى بعناية أفضل في ما لو تناقص عدد الدول النووية في العالم. لكنها لا تجد مصلحة في الرضوخ للمطالب الأمريكية، فتسيء بذلك لعلاقتها بطهران. لذلك فعندما علقت مبيعات صواريخ سيلكورم إلى إيران، قررت بيعها التقنيات

ليسره كثيرأ انهيار علاقاته معها. ولقد توطدت ركائز التعاون الصيني مع كلتا الدولتين، حتى في الأوقات التي كانت فيها العلاقات الأمريكية - الإيرانية تزداد سوءاً.

دعمها لعملية التنمية الصينية، وبين الدخول في شراكة مع طهران في الوقت عينه، رغم التوتر الذي كان يخيم بين الفينة والأخرى على علاقات الصين، سواء مع إيران أو الولايات المتحدة.

ويخلص جون جارفر إلى القول إنه من منظور أكاديمي محض، فإن إنجازاً دبلوماسياً كهذا يبقى مدعاة للإعجاب □

وعلى أي حال، فإن أيأاً من الدولتين، لم تكن مسرورة تماماً من السياسات الصينية، ومع ذلك فإن كلا منهما لم يكن

## صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية نقد الخطاب القومي

د. عبد الإله بلقزيز

يُعنى مؤلف هذا الكتاب بالخطاب الفكري الذي أنتجته نخبة من المفكرين والمثقفين العرب الملتزمين القضايا القومية، سواء انتموا إلى حركات سياسية أم لم ينتموا.

ويرى المؤلف أن لاختيار «الخطاب القومي» بدلاً من «الفكر القومي» صلة بما جاء في الكتاب من نقد ينتهي إلى التمييز بين معنى الفكر كمنظومة من المعارف مبناها على التماسك النظري والتأسيس المنهجي، والخطاب كمنظومة من الرسائل الايديولوجية الموجهة لأداء أغراض اجتماعية، وإلى تصنيف القول القومي ضمن منظومة الخطاب.

وقد تناول المؤلف بالمراجعة والنقد طائفة من أهم مفاهيم الخطاب القومي العربي، مثل: الهوية، العروبة، الوحدة العربية، الثقافة القومية، الأمة، الدولة.

ما يميز هذا الكتاب، أن المؤلف لم يكن إلحاحه في النقد على الايديولوجي في الخطاب القومي مسلماً علمياً - مزعوماً - معادياً للايديولوجيا باسم المعرفة، ولا مسعياً في نقض شرعية الفكرة القومية لمجرد أنها فكرة ايديولوجية، ذلك أنه دعا إلى إعادة بناء الفكرة القومية على مقتضى نظري ومعرفي رصين، وهي دعوى ايديولوجية في مطافها الأخير، ولو أنها تلح على التأسيس النظري والمعرفي لهذه الفكرة الايديولوجية.



٢٨٧ صفحة

الثمان: ١١ دولاراً  
أو ما يعادلها